رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٠ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

التحديات الداخلية المؤثرة على مشكلات العراق الحدودية مع دول الجوار

Internal challenges affecting Iraq's border problems with neighboring countries

ا.م.د. انعام عبد الرضا سلطان

Asst. Prof. Dr. Anaam Abdalruda Sultan

جامعة بغداد / كلية الاعلام

University of Baghdad / College of Media

dranaam@comc.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

بعد سقوط النظام السياسي العراقي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣, شهد العراق تحولاً واضحاً في سياسته الخارجية بعد ان كانت تتصف بالعزلة والانكماش والذي ارسى بنظام سياسي مختلف وبشكل كلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ذات سمات سيكولوجية وجيبوبولتيكية وسيسولوجية جديدة قادرة على التخلص من حالة الجمود والسكون غير المبرر في علاقات العراق عربياً واقليمياً ودولياً . ولكن لهذه المرحلة سماتها الخاصة بها والتي كان العراق خلالها يواجه نوعاً من التوتر وانعدام الثقة في علاقاته الخارجية مع دول الجوار وتبادل الاتهامات والشكوك نتيجة تفجر درجات العنف والارهاب والتوتر السياسي والطائفي والاستقطاب الاقليمي ما انعكس بالسلب على ظهور مشاكل عدة من بينها المشاكل الحدودية نتيجة لما يعانيه العراق من هشاشة النظام الداخلي وعدم الاستقرار السياسي والخلل بين حجم المؤسسة العسكرية والامنية وحجم الانفاق عليها وبين النتائج الامنية المتحققة.

الكلمات المفتاحية : "المشكلات الحدودية "، "العراق "، "السياسة الخارجية "، "دول الجوار "

Abstract

After the fall of the Iraqi political system on April 9, 2003, Iraq witnessed a clear shift in its foreign policy, after it was characterized by isolation and deflation, which was established by a different political, economic and social system that has characteristics. A new psychology, geopolitical and psychological ability to get rid of the state of stagnation and unjustified stillness in Iraq's Arab, regional and international relations. However, this stage has its own characteristics, during which Iraq was facing a kind of tension and mistrust in its foreign relations with neighboring countries, and the exchange of accusations and doubts as a result of the outbreak of violence, terrorism, political and sectarian tension and regional polarization, which negatively affected the emergence of several problems, including the problems. As a result of the fragility of the internal system, the internal system, the political instability, the imbalance between the size of the military and the security establishment, and the size of the spending on it, and the security results achieved.

Keywords: "Border problems", "Iraq", "Foreign policy", "Neighboring countries"

المقدمة:

خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لاتكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير. حماية السيادة الإقليمية

ودعم الأمن القومي والحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواءً ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى.

اهمية الدراسة: في اطار مستويات التحليل في الاحداث ينبغي البحث عن المقومات والمدخلات الداخلية للدولة العراقية والتي ساعدت على تبلور بيئة أدت الى انشغاله في معالجة وحل المشاكل والمصاعب التي واجهته وبالشكل الذي لا يؤثر على استمرار توازن علاقات العراق الحدودية مع دول الجوار وتسليط الضوء على اهم القضايا محل الخلاف والتوتر في علاقات العراق مع جواره الجغرافي.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى بيان المتغيرات والتحديات الداخلية التي برزت في البيئة السياسية والامنية للعراق والتي ساعدت على بروز مشاكل حدودية عدة مع جيرانه استدعت الدراسة الى توضيحها وهي:

١-ان بعض الاطراف الاقليمية التي تخشى على مصالحها من وجود حكومة عراقية مستقرة داخلياً وقوية اقليمياً قادرة على حماية حدودها وتأمينها من المخاطر, فكانت في كل حين تؤجج لخلق خلاف لقضية حدودية مع الجار العراقي.

٢- بيان اهم التحديات الداخلية التي واجهت الحكومة العراقية والتي اثرت على امكانياتها في السيطرة او بسط الحلول العملية قبل تأزمها والتي من ابرزها العنف المسلح والتطرف والارهاب والتخريب لمؤسسات الدولة العراقية ومحاولة تأجيج الفتن عبر تمكين اطراف ضد اطراف اخرى.

٣- دراسة القيود الداخلية التي تجعل من عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها بسبب التوافقية ومبدأ المحاصصة الذي يجعل الوحدة السياسية في قرار تامين ومعالجة مشاكل الحدود تتعرض الى التناقض ومعوقات التنفيذ.

٤- دراسة تأثير السياسات الداخلية والاشكاليات التي سببت ازمات سياسية ذات امتداد اقليمي وان ادراك ذلك سوف يساعد في معالجة واقع الداخل العراقي.

اشكالية الدراسة: ان اوضاع الداخل العراقي يعكس مستوى ونوعية الاداء الحكومي الضعيف وانكماش دوره الاقليمي على المستوى العربي والاسلامي في تأمين وسلامة حدوده وتعزيز سيادته الوطنية والذي يلقي بعبئ ثقيل على كاهل الجهاز الاداري البيروقراطي في تشكيل احدى التحديات الخطيرة التي تواجه العملية السياسية العراقية وعلاقاته مع دول الجوار وما تعتريه من مشاكل الحدود معها وهذا يقتضي الى طرح السؤال المركزي وهو ما هي طبيعة الاداء الحكومي في قدرته على التعامل مع التهديدات والتحديات الامنية النابعة من دول الجوار الجغرافي؟ وهذا التساؤل قاد الى طرح عدة اسئلة فرعية وهي:

١- ماهي اهم المدخلات الداخلية التي قادت دول الجوار في تأزيم الخلافات وتصعيد المشاكل الحدودية مع العراق؟

٢- هل هناك توافق وتنظيم بين عمل السلطات الثلاث مما يترتب في عملها ما يتلاءم مع مصلحة الامن الوطني العراقي؟

فرضية الدراسة: ان عدم الاستقرار السياسي الداخلي العراقي وما رافقه من غياب الادراك والوعي ووحدة الادارة الوطنية بالاضافة الى سوء التوظيف للمقومات الداخلية والذي اضحت المشاكل والخلافات الحدودية مع دول الجوار كمحصلة نتيجة للمتغيرات الداخلية والتحديات التي واجهته.

مناهج الدراسة: تم اعتماد منهج التحليل النظمي لابراز الطابع الديناميكي للنظام السياسي في التعامل مع المتغيرات التي تنبع من داخل بيئته الداخلية كما تم استخدام المنهج الوصفي لعرض التحديات الحالية المتعلقة بالمعطيات الداخلية والمؤثرة على علاقات العراق الحدودية مع دول الجوار.

هيكلية الدراسة: انتظمت الدراسة في محورين فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يلي:

المحور الاول: المتغيرات المؤثرة في الحكومة العراقية

اولاً: المتغيرات الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي

يبعث الحديث عن عمق العراق الاستراتيجي سحابة قاتمة من الإحباط والأسى؛ لكثرة الفرص الضائعة التي كان بالإمكان انتهازها لتحويل هذا البلد الى قوة فاعلة ورقم مؤثر في الساحة الإقليمية والدولية، فضلا عن كثرة الأخطاء الكارثية التي تسببت بها القيادات السياسية الحاكمة خلال السبعين سنة الأخيرة. وما يزيد الطين بلة هو الإصرار على الاستمرار بمسار ارتكاب الأخطاء والفشل، على الرغم من نتائجه المرعبة التي عانى ولا يزال يعاني منها العراق كدولة وشعب وقدرات.

ان تشخيص طبيعة التحديات الداخلية لعمق العراق الاستراتيجي من الأمور المهمة والتي لا غنى عنها لمن يرغب في ان يكون لهذا البلد وزنه الإقليمي والدولي، ولكن تشخيص التحديات لوحده غير كافي ما لم تتوافر الإرادة السياسية القادرة والعازمة على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، بل ان فقدان هذه الإرادة يجعل التشخيص أمرا لا قيمة له اطلاقا.

ان الفهم العسكري للعمق الاستراتيجي لم يمنع من سحب المصطلح الى ميادين أخرى، اذ من السهولة ان تجد من يتحدث عن العمق الاستراتيجي الجغرافي للدولة او عمقها الاستراتيجي الاقتصادي او عمقها الاستراتيجي الثقافي وغيرها. اما سياسيا فيمكن القول: ان العمق الاستراتيجي للدولة هو موقعها وثقلها في السياسة الدولية، ومدى قدرتها على توظيف مصادر قوتها في حماية مصالحها وأمنها الوطني الشامل(١).

وما يتحكم في تقرير قوة الدولة تلك المعطيات او العناصر التي أشار اليها الأكاديمي والسياسي التركي احمد داود أوغلو، وقسمها الى معطيات ثابتة: الجغرافيا، والتاريخ، وعدد السكان، والثقافة. ومعطيات متغيرة: الاقتصاد، والتكنلوجيا، والقدرة العسكرية (٢). الا ان هذه المعطيات تصبح مشلولة وعاجزة عن القيام بدورها عندما تفتقر الدولة الى وجودها القانوني الفاعل كدولة، او عندما تواجه تحديات تجعل ما يمكن تسميته بقوى اللا دولة هي المتحكمة بمصيرها وارادتها، ناهيك عن افتقارها الى نظام حكم مستقر وقوي تقوده مؤسسات دستورية متماسكة وفاعلة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومراجعتها، وهذا ما تعاني منه الدولة في العراق منذ وقت طويل، لاسيما في المدة التي أعقبت عام ٢٠٠٣. يبعث الحديث عن عمق العراق الاستراتيجي سحابة قاتمة من الإحباط والأسى؛

لكثرة الفرص الضائعة التي كان بالإمكان انتهازها لتحويل هذا البلد الى قوة فاعلة ورقم مؤثر في الساحة الإقليمية والدولية، فضلا عن كثرة الأخطاء الكارثية التي تسببت بها القيادات السياسية الحاكمة خلال السبعين سنة الأخيرة. وما يزيد الطين بلة هو الإصرار على الاستمرار بمسار ارتكاب الأخطاء والفشل، على الرغم من نتائجه المرعبة التي عانى ولا يزال يعاني منها العراق كدولة وشعب وقدرات.

مع ذلك ليس أمامنا سوى الأمل بأن تمتلك المؤسسات والقيادات والشعب في العراق هكذا إرادة في المستقبل القريب، لاستعادة ما هو حق للعراق، ليقوم بدوره المفترض محليا وإقليميا ودوليا. وعليه يمكن تحديد هذه التحديات بما يلي:

أولا–ضعف الادراك.

العراق يقع " ضمن ساحة المرور الجيوسياسي بين كل من بلاد الرافدين ومصر وآسيا"، وأنه يقع " على خطوط جيو اقتصادية مهمة لنقل مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والتجارية الهامة"، كما انه يعد "نموذجا مصغرا للشرق الأوسط لاحتوائه على مختلف الاجناس والمذاهب الشرق أوسطية، من عرب وكرد وتركمان وسنة وشيعة وكلدانيين وآشوريين"(٣).

ولا تنحصر أهمية العراق فيما تقدم من مؤشرات، بل أن وحدة العراق كدولة ومجتمع –أيضا–لها أهميتها في المحيط الإقليمي، وهذا ما وضحه أوغلو أيضا عندما قال:" لا توجد دولة واحدة من دول المنطقة ترغب في تمزق العراق لأي سبب من الأسباب. فعلى سبيل المثال، تدرك الأردن ان كل دولة ستنجم عن انقسام العراق تمثل تهديدا بالنسبة أليها. وكذلك هو الامر بالنسبة الى المملكة العربية السعودية، التي ترى في دولة شيعية على جزء من العراق خطرا قد يمتد الى دول الخليج، بينما تعتقد سوريا أن القومية العربية ستصاب من جراء انقسام العراق بضربة شديدة ...ان دول الجوار العراقي تلتقي في سلوك مشترك، وعلى رأي جامع، وان لم تستطع إقامة أرضية مشتركة بالقدر الكافي وذات فاعلية إيجابية..."(٤).

هذه الأهمية الجيواستراتيجية للعراق: موقعا، وشعبا، وثروات، ووحدة جغرافية، وثقافة، وتاريخ وغيرها تواجه للأسف معضلة كبيرة بالأمس واليوم تتمثل في عدم ادراكها بصورة واضحة من القيادات والشعب في هذا البلد، مما اصاب التفكير والتخطيط الاستراتيجي بالفشل، وهو ان دل على شيء فانه يدل على عدم معرفة الف باء متطلبات النجاح الاستراتيجي لدى كثير من العراقيين؛ فعدم ادراك الذات يجعل الدولة تفقد نصف قدرتها في الحفاظ على مكانتها في محيطها الدولي، استنادا الى ما أشار اليه بذكاء قبل اكثر من الفين واربعمائة سنة القائد العسكري الصيني اللامع سن تزو عندما قال: " اذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك، فلا حاجة للخوف من نتائج مائة معركة. إذا عرفت نفسك لا العدو، فكل نصر تحرزه سيقابله هزيمة تلقاها. إذا كنت لا تعرف نفسك أو العدو، ستنهزم في كل معركة"(٥).

ان عدم الادراك لا يشكل مشكلة فقط عند رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات، بل هو مشكلة –أيضا–في اتخاذ وتنفيذ القرارات، وتحديد القيادات والمجتمع لملامح الدور الذي ينبغي للعراق الاضطلاع به في محيطه الخارجي. لقد تسبب عدم الادراك في خلق حالة من الفوضى العارمة في بناء الدولة العراقية، على مستوى القيادة والإدارة، كما على مستوى تحديد الأوليات والمصالح وغيرها، وبقاء هذه المشكلة يعد تحديا كبيرا للعمق

الاستراتيجي للعراق، تتضاعف مخاطره مع وجود قيادات محدودة القدرات وضيقة المصالح ومتعددة الولاءات تدير دفة نظام الحكم وتتحكم بقراراته.

ثانيا: الارتباك.

اذا كان المعنى العسكري للعمق الاستراتيجي ينصرف الى تحديد المسافة الزمانية والمكانية بين خط العدو والمراكز الحيوية للدولة، فان تعريف العدو في العراق عانى ولا زال من التشويش والارتباك ولكن بعد زوال النظام السابق عام ٢٠٠٣ لم تلتفت القيادات الجديدة الى حاجة العراق شعبا ودولة الى التصالح مع محيطه بكسر قيود العداء معه، كما انها لم تعتني عناية جدية بتعريف العدو في ضوء المتغيرات الجديدة، وهي لا زالت الى هذه اللحظة تعيش جوا مشحونا بالارتباك والفوضى، وما يفاقم من حجم هذه المعضلة هو تقاطع رؤاها وتصوراتها عن العدو، فما يعده طرف عراقي ما عدوا يعده غيره صديقا وداعما، وما يعدها طرف ما مصلحة عراقية عليا يعدها غيره مؤامرة وخيانة (٦).

وهناك سبب اخر يدعو الى الارتباك الذي يرتبط بتحول شكل الحروب من شكلها التقليدي القائم على الحرب بين جيوش نظامية الى شكلها الجديد المسمى بالحرب غير المتماثلة، والتي يكون أحد أطرافها جيشا نظاميا اما الطرف الاخر فتنظيما إرهابيا او ما شابه. ففي ظل الحروب الجديدة لم يعد العدو متموضعا في خط قتالي محدد، بل أصبح لديه القدرة على اختراق الخطوط الامامية والوصول الى قلب المراكز الحيوية للدولة، كما انه لم يعد يعول في أخذ المبادرة على ضعف المؤسسات العسكرية والأمنية وارتكابها للأخطاء في قراراتها بقدر تعويله على اضعاف تماسك المجتمع واحباطه ونقمته، فضلا على استفادته من أخطاء القيادات السياسية وسوء ادارتها لشؤون البلاد. لقد ظهر تأثير الحرب الجديدة بعد ظهور(داعش) في العراق، لاسيما سنة ٢٠١٤ وما تلاها، وعلى الرغم من هزيمة هذا التنظيم الإرهابي سنة ٢٠١٨ من قبل الحكومة العراقية بمساعدة التحالف الدولي الا أن ما يثير الرعب هو ان الأسباب التي جعلت هذا التنظيم يظهر ويستفحل امره ويتمدد لا زالت موجودة، وأحيانا تبدو بصورة اسوء مما كانت في السابق. هذا يعني ان القيادات السياسية الحاكمة لم تستفد كثيرا من الدرس، ولم تفهم حقائق القوة والضعف في بنيتها الاجتماعية، ومنظومتها المؤسساتية، كما لم تدرك جيدا ان الحلول العسكرية والأمنية لواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي متأزم لا تجدي نفعا، وانما قد تزيد الأمور سوءا(٧).

ثالثا–هيمنة قوى اللا دولة.

لا يمكن الحديث عن نظرية العمق الاستراتيجي لأي دولة إذا كانت حكومتها تفتقر الى القدرة على اتخاذ قراراتها بحرية، وتتحمل نتائج هذه القرارات سواء كانت سلبية ام إيجابية، فمكانة الدول المؤثرة في محيطها الدولي هي في النهاية خلاصة تفكير وتخطيط وأداء حكوماتها، وهذا الامر مفقود في العراق اليوم؛ بسبب تغول وتغلغل وتسيد ما يمكن تسميته بقوى اللا دولة على القرار العراقي. ان قوى اللا دولة هي عنوان يشير الى قطاع عريض من القوى المتباينة المصالح والنفوذ والتسميات والانتماءات الا ان ما يجمعها هو شعورها بأن قوة الحكومة العراقية وقدرتها على تفعيل دور مؤسساتها الرسمية وتطبيق قوانينها النافذة بحزم يشكل تهديدا لها، سواء كانت هذه القوى اجتماعية (عشائر، قبائل، مؤسسات تقليدية أخرى)، ام مليشيات مسلحة (طائفية، قومية، حزبية، عابرة للحدود)، فضلا على القوى المرتبطة بمافيات الفساد والجريمة المنظمة(٨).

ان تحكم قوى اللا دولة بالسلطة والنفوذ والثروة والقرار في العراق يهدد ليس ثقل العراق ومكانته الدولية فحسب، بل يهدد سلمه وأمنه الاجتماعي–أيضا–ويخلق الظروف المناسبة للتدخل في شؤونه الداخلية، وهذا ما بدا واضحا عندما أصبح العراق ساحة مفضلة لتصفية الحسابات بين كثير من القوى الإقليمية والدولية، وقد انعكس كل ذلك سلبا على معطيات القوة العراقية بصورتها الثابتة والمتغيرة، ولا توجد أي فرصة لتغيير ذلك الا باستعادة دور الدولة وانهاء التأثير السلبي والقدرة على المبادرة من قوى اللا دولة.

رابعا–ضيق هامش الخطأ.

في كتابه الرائع (الأعوام المائة القادمة استشراف للقرن الحادي والعشرين) تطرق عالم السياسة الأمريكي جورج فريدمان الى قاعدة جيوسياسية بالغة الأهمية والخطورة سماها قاعدة "هامش الخطأ"، ويقصد بهذه القاعدة " كمّ المساحة التي تتمتع بها أية دولة يمكن لها أن تمارس فيها الأخطاء" في سياستها الخارجية، ورأى أن هامش الخطأ يتكون من قسمين: " أنواع الاخطار التي تواجهها الدولة، وكمّ القوة التي تمتلكها تلك الدولة". واستنادا الى هذه القاعدة تجد بعض الدول لديها هامش ضيق جدا من الأخطاء، لذلك هي " تعاني من الهوس حول ادق التفصيلات في سياستها الخارجية؛ لأنها تعرف أن أدنى خطوة غير محسوبة قد تؤدي الى نتائج كارثية"، فيما هناك دول أخرى لها هامش خطأ واسع، لذلك هي تتصرف بشكل مريح، ولا تعود اخطائها غير المحسوبة عليها بنتائج مدمرة (٩).

ان من يراقب سياسة العراق الخارجية في العقود الأربعة الأخيرة يكتشف انها مجرد سلسلة من الأخطاء الكارثية في بلد تصبح نتائج الخطأ مأساوية بشكل لا يرحم ومن الصعب تلافيها، فكان الخاسر الأكبر فيها العراق شعبا ودولة، فقد اقتطعت أجزاء من أراضيه عنوة وتحت حراب الأعداء، ودمرت بنيته التحتية نتيجة الحروب والحصار والعزلة الدولية، وتفكك نسيجه الاجتماع بتأثير الفقر والعنف والسياسات المتطرفة، وتمزق قراره السياسي بفعل التدخل الخارجي، وضُعفت هويته الوطنية الجامعة مع بروز الهويات الفرعية للطوائف والاثنيات والعشائر والزعامات، فخسر البلد خلال حقبة الاوتوقراطية السياسية كافة معطيات قوته الثابتة والمتغيرة، فيما اجهزت الاوليغارشية السياسية في الوقت الحاضر على ما تبقى من مظاهر الدولة فخسرتها لمصلحة قوى اللا دولة. لقد كانت محدودية هامش الخطأ الجيوسياسي للعراق بحاجة الى فهم من أنظمته الحاكمة منذ ظهور دولته الحديثة عام ١٩٢١، وتطلبت حذرا كبيرا من قياداته النافذة وهي تسير في طريق اثبات موقع العراق في الساحة الدولية، ولكن هذا ما لم يحصل، وما يؤسف له اليوم هو استمرار المسار الخاطئ على ما كان عليه من سوء فهم يترتب عليه المزيد من التراجع والانكماش في تأثير العراق الإقليمي والدولي، ولا يمكن اصلاح الأمور وتغيير طريق الانحدار ما لم يتم اصلاح الخلل في العقليات التي تدير السلطة من خلال اكتسابها وعي جديد بدورها وما يجب عليها.

خلاصة الامر هي: ان هذه التحديات الأربعة التي واجهت عمق العراق الاستراتيجي اشارت الى ضعف كبير في الاوضاع الداخلية لهذا البلد في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة، وطالما أن القاعدة المعروفة في العلاقات الدولية تقول: ان قوة السياسة الخارجية للدولة هي امتداد لقوتها الداخلية، لذا من العبث البحث عن قوة العراق في محيطه الإقليمي والدولي ما لم يستعيد قوته في الداخل، وهذه المهمة تقع مسؤوليتها

بشكل مباشر على العراقيين أنفسهم كقيادات سياسية ونخب ومجتمع ومؤسسات. لجميع بات يدرك بأن العراق أصبح ليس بعيداً عن وصفه بساحة صراعات دولية واقليمية وميدان تنافس على المصالح بين القوى المؤثرة في المنطقة، وهذا البلد برغم إمكاناته وموارده الكبيرة إلا إنه يعاني الأمرين من سوء الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووصلت الأوضاع فيه إلى موضع لا يحسد عليه على جميع الاصعدة(١٠).

ومما لا شك فيه ان مراعاة التوازن الاقليمي والدولي واتخاذ الموقف الحيادي من الصراعات، يجب أن تمثل أحد أهم أركان السياسية الخارجية للعراق في المرحلة المقبلة، ومن المهم جداً ان لا تسلك علاقات العراق الخارجية اتجاه واحد، دون مراعاة للآخرين ومصالحهم ودورهم المؤثر في المنطقة، وان يؤسس العراق لعلاقات خارجية متوازنة تبقيه على مسافة واحدة من جميع دول المنطقة، وبخاصة تلك التي يمكنها أن تؤدي دوراً إيجابياً في المسارات المستقبلية للعراق، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، بحكم الوزن الإقليمي والدولي لتلك الدول والإمكانات المتاحة لديها (١١).

حالياً يبدو العراق أنه يسير على خطى ومسار يسعى من خلاله لأن يصبح مستقراً، سياسياً وامنياً، وفاعلاً مهما في المنطقة، ودولة ذات سيادة حقيقية، تبني علاقاتها الدولية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤن الداخلية، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وهو من أجل ذلك بصدد اعادة صياغة سياساته الخارجية مع الجميع وعلى الاصعدة كافة، السياسية منها والأمنية والاقتصادية (١٢).

من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية الحالية، هي اعادة النظر في السياسات الخارجية السابقة، والسعي لبلورة صيغ جديدة للتعامل مع العوامل المؤثرة فيها ومحاولة فك الارتباط بها، واعادة التوازن في العلاقات الخارجية من منطلق تحقيق المصالح المتبادلة للطرفين واحترام السيادة الدولية للبعض. تَغيير النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣ أدى إلى تحلّل السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرَّد بالسلطة ,وتم إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية وحكومة منتخبة وقضاء مستقل وتَعدِّد مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية والنخب السياسية والثقافية والدينية المختلفة والمنظمات المدنية والنشطاء السياسيين وحرية الاعلام والفضائيات والتظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سليمة لمجموع الرؤى المجتمعية مما وسَّع من قاعدة البيانات الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية التي تتقيَّد بمعطيات الأوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي، لاسيّما وأنَّ أي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على حرية حركة العراق على الصعيد الخارجي، لهذا وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة العديد من التحديات سواءً الداخلية او الإقليمية او الدولية(١٣). ، ويُفسِر هذا الاعتبار حرص الدول على تدعيم أمنها القومي تحت أي ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من امكانات وتضحيات، جانباً هاماً من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها. ويحاول العراق بناء تشكيلة المصالح المشتركة في علاقته الخارجية، للإسهام الفعّال في حل الأزمات الإقليمية والدولية، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ووجود قوات التحالف الدولي في العراق بما يحفظ المصالح العليا للعراق، ويُحقق تطلعات شعبه، وبالتالي ملاحظة أن البرامج الحكومية المختلفة لجميع الحكومات ما بعد إبريل/نيسان ٢٠٠٣ تؤكد على المباديء الدستورية(١٤). ومن أجل دعم وتفعيل السياسة الخارجية العراقية، ليس للقيام بدور قيادي أو مبشِّر بعالم جديد ولكن لتكون موجهة أولاً لتنمية القدرة البشرية

والاقتصادية والبيئية للعراق حيث أن انعكاس السياسة والأوضاع الداخلية مؤثر فاعل على عمل قنوات السياسة الخارجية. ويعتمد فهم التغيير التوجهي لأهداف السياسة الخارجية والبحث عن أدوات ما يسمى "القوة الناعمة" مما يبعد العراق من الدخول في علاقات صراع مسلح تدمر قدرات وثروات العراق كما شهدها في مرحلة الحروب السابقة الإقليمية أو العالمية لدولة العراق (١٥).

ان العلاقات العراقية – الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته ، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيداً من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكاً سياسياً داخلياً وخارجياً من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية . كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاماً عراقياً واقليمياً حول العديد من الملفات في المنطقة. والسياسة الخارجية للأمة يتم صياغتها وتنفيذها من قبل صانعي السياسة, وبذلك تأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية للأمة ، والبيئة الداخلية والخارجية ، والقيم الوطنية.

والسياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تخفق أحيانا وتنجح أحيانا تبعاً للوضع الداخلي وصراعات القوى المتنفذة ، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية. وقد كانت العلاقات العراقية مع الدول العربية تتذبذب بين السلب والايجاب، وبسياقات عكست حالة التخبط السياسي وعدم وضوح في التوجهات السياسية. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تُدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صنّاع القرارات وبيئتهم الداخلية(١٦).

وأهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة على المدى المنظور بحاجة الى اعادة تقييم شاملة من اجل تفعيل أدوار جديدة في النشاط الدبلوماسي المؤسسي الذي يجري عبر العديد من القنوات ومنها الدبلوماسية الشعبية، على أمل معالجة المشكلات والأزمات العالقة والقيام بدور أساسي في صيرورة مصالح مشتركة في المنطقة ولخلق شعور مشترك أيضاً من الممكن أن يسهم في دفع دول الجوار الإقليمي إلى دعم العراق. فليس من مصلحة الدول المجاورة للعراق إتهامه بأنه تابع لدولة ما من الدول الإقليمية والعكس هو الصحيح ، إذ ليس من مصلحة العراق إعادة طرح مواضيع سابقة كانت جزء من الأحداث التاريخية التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣؛ وإنما المصلحة المنطقية تكمن في البحث عن مسارات جديدة تتجاوز تعقيدات وتراكمات الماضي , فالمعادلة الحاكمة في أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة تقتضي بناءً سليماً وسلمياً بعيداً عن التوتر مع دول الجوار الإقليمي ودول اخرى، مع العمل على صيرورة مدرك واضح يبعد علاقات العراق الخارجية عن دوائر الشك والريبة في مرحلة التعاطي مع الاحداث الخارجية الراهنة(١٧).

والعراق بوصفه أحد البلدان التي تتأثر بالتحولات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، لعوامل سياسية واقتصادية وأمنية عديدة، وجدَ نفسه أمام وضع إقليمي صعب للغاية والسبب في ذلك هو حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي يعيشها العراق بعد التغيير ، لذلك ينبغي له المشاركة في التطورات السياسية التي تحيط به؛ وقد اختار العراق عدم التدخل في الشأن الداخلي لدول الجوار ، محاولاً جمع دول الإقليم حول مبادرات ومشاريع إقليمية عديدة؛ لإدراكه أن ذلك قد ينعكس إيجابياً على الداخل العراقي. ومع انعكاسات البيئة الداخلية

والخارجية ومعطياتها وتأثيرها الواقع على صنع السياسات الخارجية وتوجهها ونمطها، نجد أن العراق عانى فعليًا ما بعد الاحتلال من تحديات نبعت من الإشكاليات التي تمثلت بالاحتلال والارهاب, وبقايا النظام السابق .. حيث تأثرت عملية صنع القرار الخارجي بتلك المتغيرات. واليوم، يعاني واقع السياسية الخارجية العراقية من مشاكل متعددة أبرزها عدم وحدة القرار السيادي وتعدد مصادره من حيث الصنع والتنفيذ والتمثيل.. في حين تتعقد خياراتها المستقبلية وتزداد صعوبة في ظل بيئة إقليمية ودولية بات فيها الصراع والتنافس حاضرًا ويستند لسياسة المحاور. و هنالك العديد من التحديات، التي تضعف من قدرة العراق على صياغة مقاربات تدعم حركته في إطار السياسة الخارجية، وتمنع من ممارسة سلوك خارجي فاعل تجاه محيط العراق الإقليمي والدولي.

ثانياً: المتغيرات الداخلية على المستوى القانوني والتشريعي

بدء النظام العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣, مسعاه نحو بناء دولة حديثة وعصرية, تعتمد القانون والدستور كمرجع(١٨), وعليه فأن الهيئة التشريعية قد شملها التغيير ايضاً بكل اركانها ومفاصلها وأهمها الدستور والذي يعد الوثيقة الاساسية التي تثبت قواعد واركان الدولة, وبناءً على ذلك سيتم تسليط الضوء على الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بوصفه متغير مؤثر ومهم في قوة وفاعلية السياسة الخارجية العراقية وكالاتي:

– الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥:

يعد الدستور وثيقة أساسية لقواعد وأركان أية دولة حديثة، وذلك لأنه يمثل أساس النظام السياسي من الناحيتين السياسية والقانونية, إذ أن الدستور قانوناً هو المصدر الأول للتشريعات كافة، وعليه ينبغي أن لا تتعارض أو تتداخل القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية مع مرجعها الأعلى إلا وهو الدستور, وسياسياً فإن الدستور يحدد هوية الدولة وشكلها ونوع الحكم فيها وينظم عمل السلطات، فضلاً عن حماية الحقوق والحريات للمواطنين كافة(١٩), كما يحتاج قيام أي نظام ديمقراطي فعال إلى دستور يتبنى القيم الديمقراطية، وينص على الحقوق الشخصية والحمايات القانونية اللازمة لترسيخ هذه القيم وصياغتها. أذ شهد العراق بعد إحداث التغيير عام ٢٠٠٣, وما رافقها من سقوط النظام وسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وإنهاء العمل بدستور ١٩٧٠، اصدر مجلس الأمن قراره ذي العدد ١٤٨٣ الخاص بالعراق والذي حمل سلطات الاحتلال مسؤولية الوقوف مع الشعب العراقي في كتابة الدستور وقيام حكومة عراقية معترف بها دولياً, فجاءت المادة ٦١ من قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بإلزام السلطة التشريعية اللاحقة بكتابة الدستور في موعد أقصاه ١٥/آب/٢٠٠٥ (٢٠).

فتم أجراء الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الدائم يوم١٥تشرين الأول ٢٠٠٥, بعد جدل وشد وجذب سياسي حول عدد من القضايا الجوهرية التي أثارها الدستور العراقي الدائم والتي تحدد مستقبل البلاد خاصة فيما يتعلق بشكل نظامه السياسي وهل هو مركزي أم فيدرالي؟ وكذلك علاقة الدين وهوية العراق العربية وأنتهى هذا الاستفتاء بالموافقة على الدستور الجديد مخلفاً وراءه حالة من الجدل السياسي, كما أدت صياغة الدستور النهائية والتي تضمنت في طياتها على مكامن كثيرة من الغموض، بالإضافة إلى اللغة الغير واضحة(الضبابية) وغير مفهومة والمتناقضة والتي أحياناً كثيرة أتسمت بها كتابة عدد من بنود الدستور, نتج عنها ترك العديد من المسائل الرئيسة والجوهرية التي تستوجب المعالجة دون حل, وتظهر القراءات المتأنية للدستور العراقي النافذ لعام

٢٠٠٥مجموعة من التساؤلات والملاحظات كان أبرزها ما يتعلق بمستقبل الدولة العراقية وهويتها العربية، وأهم هذه المواد التي أثيرت التساؤلات حولها هي كالاتي(٢١):

١- نصت المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥على ما يلي((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة, ذات سيادة كاملة, نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي, وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)), وأولى الملاحظات التي سجلت على هذا النص هي عبارة(نيابي –برلماني), فالبرلمانية هنا هي الأصل, بمعنى أن طبيعة النظم السياسية النيابية بالأساس هي التمثيل, وعليه يجب أن يكون النص كالاتي(برلماني نيابي), فمنذ نشأة النظم البرلمانية كان التمثيل برلمانياً وأصبح فيما بعد تمثيلاً نيابياً, بالإضافة إلى أن استخدام مصطلح نيابي لا يعني البرلمان بشكل دقيق، لأن البرلمان أوسع من مجلس النواب، إذ يتألف البرلمان طبقاً للمادة (٦٥) من الدستور من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الاتحاد، كما أشارت هذه المادة إلى أن مجلس الاتحاد يشكل بقانون يصدر عن مجلس النواب، وصدور مثل هذا القانون يعطي لمجلس الاتحاد صفة الهيئة القانونية ولا يجعله ذلك هيئة دستورية تشكل المجلس الثاني في السلطة التشريعية مع مجلس النواب (٢٢).

٢- ما جاء في المادتين (٣) و(٣٩) من الدستور العراقي, أذ نصت المادة(٣) منه على أن((العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب)) وهو ما يمثل الاعتراف للمرة الأولى بأن شعب العراق متعدد الأطياف ويتكون من عدة قوميات وأديان ومذاهب، وهي بذلك شكلت البذرة الأولى لتقسيم العراق, أما فيما يخص نص المادة (٣٩)((أن العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم)), وهوما زعزع مفهوم المواطنة والانصهار المجتمعي وجعل العلاقات الاجتماعية خاضعة لتفسيرات رجال الدين وليس لنصوص القانون .

٣- لم يقوم دستور العراق بتحديد نوع أو شكل الفدرالية القائمة في البلاد، وعلى ماذا تقوم هذه الفدرالية من أسس, مثيرة بذلك عدة تساؤلات منها هل هي قائمة على أسس جغرافية إم إدارية، إم عرقية, وذلك يثير الجدل والخلاف حول مضمونها.

٤- تنازل الحكومة المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح سلطات الإقليم والمحافظات الغير مرتبطة بالأقاليم، وهو ما منح ذلك الإقليم شبه استقلال عن الحكومة المركزية, وهذا ما جسدته حكومة إقليم كردستان العراق من خلال أجرائها الاستفتاء الشعبي بشأن الانفصال عن حكومة المركز لتحقيق الحلم الكردي الخاص بإنشاء دولتهم, لتوفر كل مكونات الاستقلال فيها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

٥- أقر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥, مبدأ الفصل بين السلطات وأصبح هذا المبدأ مسار عام يوجب على المشرع العراقي أن يكيف قوانينه وتشريعاته الأخرى بما يتناسب معه, وأي تشريع يخالف ذلك المبدأ يطعن بعدم دستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا, ولتوضيح أسس هذا المبدأ أشار الدستور إلى السلطات الاتحادية التي يوجب الفصل بينها وإنها تمارس اختصاصاتها وحددها بثلاث سلطات وهي (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) وعلى وفق نص المادة (٤٧) ونصها ما يلي (تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات) وبذلك فان هذه السلطات وردت على سبيل الحصر ولم يعطي الدستور أي إشارة بالتلميح أو التصريح إلى وجود سلطات أخرى سوى ما

ذكر، وبذلك لا مجال لأن نجتهد تجاه هذا النص لخلق سلطة رابعة أو أكثر تضاف إلى السلطات الثلاث المشار إليها في المادة (٤٧) أعلاه, إلا أن المادة التي سبق ذكرها يكتنفها بعض الغموض وعدم الوضوح بتفصيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتداخل اختصاصاتها، أذ حدد الدستور مهاماً وصلاحيات تشريعية لرئاسة الجمهورية يمنحها حق الاعتراض على القوانين والقرارات التي يصوت عليها مجلس النواب وهذه بطبيعة الحال صلاحيات تشريعية، في حين أن رئاسة الجمهورية جزء من السلطة التنفيذية (٢٣).

أذ أن غموض النصوص القانونية بشكل عام والنصوص الدستورية بشكل خاص ظاهرة قد تبدو مألوفة ومتصورة في معظم دساتير العالم لأسباب كثيرة منها ما يرجع إلى الإمكانيات التي يتمتع بها مشرع الدستور وقدرته على أخراج النصوص بشكل واضح ومفهوم, فإذا كان محدود الإمكانيات أو مستعجلاً أو خاضعاً في عمله لعوامل خارجية معينة جاءت صياغته وهي تحمل بين طياتها الغموض والتعقيد, وقد يرجع ذلك إلى أن الدساتير عادة توضع في زمن معين يشهد أفكاراً ورؤى معينة سرعان ما تبدوا تلك الأفكار والرؤى غير مواكبة للتطور أو مستعصية الفهم في حقب لاحقة, سيما أن مقياس الوضوح والغموض أمر نسبي ومتغير عبر الأوقات والأزمنة والأمكنة والأشخاص, وقد تكون نسبة الوضوح مختلفة من شخص إلى أخر(٢٤).

وأن غياب سيادة الدستور وعدم سيادة القانون افرزت العديد من النتائج التي انعكست سلباً على الواقع العراقي نتيجة تطبيق الدستور بصورة مشوهة وعدم سيادته على الجميع, مما أدى الى ضعف المؤسسات والمشاركة السياسية الحقيقية المؤثرة في عملية صنع القرار, وعليه فان وجود دستور في العراق وامتثال الجميع له, وتطبيقه بشكل عادل بما يكفل نظاماً للحكم تصان فيه حقوق الافراد وحرياتهم, وهو الحل الوحيد من اجل بناء عراق جديد فاعل ومؤثر وعلى مختلف الصعد(٢٥).

وأن ضمان فاعلية النظام السياسي في العراقي يعتمد على سد الثغرات الدستورية، وتوزيع الصلاحيات بشكل عادل، وتحقيق المساواة، وجميع ذلك يصب في تعزيز المقوم السياسي الداخلي الداعم للسياسة الخارجية العراقية, كما يمكن للنخب السياسية التضحية بالمصالح الضيقة لصيانة المصلحة الوطنية للانتقال بالعملية السياسية الغير المستقرة إلى حياة سياسية ديمقراطية واعية، تنقل العراق إلى حالة الاستقرار الذي تطلبه عملية البناء الداخلي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية, بما يمكن الدولة من امتلاك المقومات الداخلية التي ترفد السياسة الخارجية بالركائز الأساسية اللازمة لتكون فاعلة في المحيط الخارجي، لذا ينبغي أن تحظى هذه الخطوة بأولوية عليا في تصورات النخب السياسية والثقافية المتحكمة بالمشهد السياسي العراقي.

ثالثاً: المتغيرات الداخلية على المستوى الامني

أذ تشكل التحديات الأمنية الخطر الأكبر في المنظور الآني والمستقبلي لما لها من تأثيرات فورية على مجمل الحياة العامة, إذ تمثل هذه التهديدات خطراً على وحدة المجتمع العراقي وتماسكه وكما وتؤثر على مكانة الدولة العراقية وهيبتها, ويبقى التحدي الأمني قائماً مع استمرار الهجمات الإرهابية التي وإن تضاءلت حدتها من الناحية الكمية ولكنها أخذت طابعاً نوعياً تركز فيه على استهداف مؤسسات الدولة العراقية، مما يعني إن التجربة الديمقراطية والعملية السياسية في العراق مازالت تواجه تحديات خطيرة(٢٦).

كما يعد الأمن قضية محورية وهدفاً مركزياً في قمة الأولويات لأية دولة من دول العالم, والعراق اليوم أحوج ما يكون لضمان أمنه الوطني, لاسيما بعد أن ترادفت عليه مجموعة من العوامل والتي أثرت عليه خلال المراحل التي مر بها العراق ابتداءً من التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من اختلالات امنية شهدها البلد من بروز فصائل مقاومة المحتل بمسمياتها المختلفة (القاعدة, مجلس الشورى, الدولة الاسلامية) ناهيك عن ما شهدته مكونات الشعب الواحد موجات عنف طائفي بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧, وأن وجود الإدراك الأمني ينبع من المدركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية, وأن مستقبل العراق يعتمد على وجود مثل هذا الإدراك والعمل على تحقيقه عبر تصورات وأهداف واليات لتنفيذه, وان مرحلة ما بعد داعش تمثل مرحلة مهمة في العراق أذ تعزز بدون شك مجموعة تداعيات على مختلف الصعد ولاسيما على الصعيد الأمني, مما يولد ضغوط عميقة على الواقع العراقي, وهذه الضغوط تحتاج إلى أدراك كامل لها, ومن ثم وضع الخطط لتجاوزها أو على أقل تقدير احتوائها(٢٧).

وعند الخوض في موضوعة الأمن لا بد التطرق إلى المعضلات أو التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي لا سيما في هذه المرحلة والمقصود بها هنا مرحلة ما بعد داعش والتي تأتي ضمن أبعاد متعددة تمتاز بشموليتها الإقليمية والدولية, فضلاً عن التحديات الداخلية التي تمثل التحدي الأكبر في بناء الدولة العراقية, أذ ثمة هناك جملة من التناقضات تحيط هذا البناء بالعديد من المشكلات والأزمات التي تمارس دوراً عميقاً في عدم تأمين الأمن, وتتخذ هذه التحديات عدة مظاهر كالعنف بمختلف أنواعه والإرهاب وعسكرة المجتمع وظاهرة السلاح المنفلت وبروز المليشيات وأزمة المشاركة وانعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين بالإضافة إلى الفساد بمختلف أنواعه السياسي والمالي والإداري والمحاصصة الطائفية التي تم تناولها بشيء من التفصيل وبشكل موجز في المطلب الأول من هذا المبحث, وسنعمل هنا بتسليط الضوء على أبرز التحديات وأكثرها تأثيراً على الاستقرار الأمني العراقي, ونستذكر أهما وكالاتي:

١- الانقسام العرقي والطائفي:

نتج هذا التحدي من انقسام المجتمع العراقي في المراحل السابقة, وهذا الانقسام لم يقوم على أساس سياسي أو فكري بقدر ما هو انقسام نابع من إفرازات طائفية وقومية وأثنية, وأصبح على أثرها كل فريق سياسي يلجأ إلى المكون الاجتماعي الذي يمثله مما جسد المحاصصة الطائفية بين مكونات المجتمع العراقي(٢٨), وعليه شكل التنافس بين مكونات المجتمع العراقي محور الصراع السياسي الذي عرقل بناء الدولة العراقية الجديدة وساهم كل ذلك في زعزعة استقرار البلاد, كما أصبحت الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية، حيث تؤثّر الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلّع إلى تكوين جمهور ناخبين وحشد الدعم الشعبي, ويبدو هذا صحيحاً بصفة خاصة خلال مواسم الانتخابات، عندما يتبنّى القادة خطاباً صدامياً لاستمالة المؤيّدين, ولذلك فإن تقسيم القواعد الانتخابية السياسية إلى ثلاث جماعات طائفية وعرقية رئيسة – (الشيعية والسُنّية والكردية) – سيكون السّمة المميّزة في أي انتخابات برلمانية وعليه يحتاج العراق إلى ميثاق سياسي يقوم على الأفراد المواطنتين أكثر منه على الهويات الطائفية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا(٢٩).

٢- فوضى السلاح المنفلت والمجاميع المسلحة:

هذا التحدي كان نتيجة الانفلات الأمني الذي شهده العراق بعد التغيير السياسي ما بعد ٢٠٠٣, ومن أهم مظاهره تضخم مخزون السلاح على المستوى الفردي وخارج أطار الدولة وأرادتها, في ظل سعي الجميع لتعزيز شعور الأمن لديهم, وأن هذه الظاهرة كانت أحد العناصر الرئيسة التي غذيت حالة الصراع الطائفي بين المكونات المختلفة, كل ذلك كانت له انعكاسات خطيرة على السلم الأهلي والمجتمعي وكذلك حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد, وتفاقمت هذه الأزمة لاسيما فترة ما بعد (داعش), أذ أصبح العراق وعلى المستوى الإقليمي بوابة وممراً رئيسياً لتهريب السلاح من والى دول الجوار كتركيا وإيران والمنطقة العربية, والأخطر من ذلك أن تجار السلاح في العراق يتعاملون مع الجميع دون تمييز, بهدف تحقيق نسب عالية من المكاسب, هذا مالم تكن هنالك أسباب أخرى تستهدف شعوب تلك المنطقة.

ناهيك عن الوضع الأمني في العراق وما شهده من انفلات وتدهور في أوضاعه الداخلية, كل ذلك مثل حاضنة للمجاميع المسلحة والمنفلتة عن إدارة الدولة بمعنى أدق أنها تعمل خارج سيطرة الدولة, وهذه المجاميع تتباين بالمستوى فيما بينها من حيث الطبيعة والمضمون والغرض والأهداف والولاء, وهذا ما يفسر بروز كثير من الفصائل المسلحة وبمسميات مختلفة, ليشكل ذلك علامة فارقة في هيكل المنظومة الأمنية العراقية.

٣- المواطنة وأزمة المشاركة:

تشكل المواطنة البيئة الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن الاختلافات بين إفرادها ومواطنيها الطبقية والثقافية والعقائدية والدينية, كما أن ترسيخ مبدأ المواطنة الديمقراطية يعد من المتطلبات الأساسية لإنجاح العملية السياسية برمتها وإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس صحيحة كخطوة عملية نحو بناء مجتمع متكامل ومتجانس في بلد هو بأمس الحاجة أليهما, والمواطنة هنا المقصود بها هي حق كل مواطن في العمل والعيش المشترك في أطار التآخي والتعاون دون تمييز في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إما فيما يخص المشاركة السياسية فالمقصود بها هنا وباختصار هي مشاركة المواطنين وبشكل متساوٍ في الحقوق والواجبات وتعد المشاركة من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العملية وبانتفائها لا يكون للمواطنة من معنى, فلا معنى للمواطنة دون إن يتمتع المواطن بأمرين أساسيين هما المشاركة في الحكم والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى, وان إشاعة المشاركة الحقيقة والفاعلة هي من أدوات الإدارة الصالحة والناجحة للدولة والنظام السياسي وكما وتعد من مستلزمات المقاربة الإدارية التحتية التي تعتمدها عملية البناء الديمقراطي(٣٠).

4- العنف والإرهاب:

يمثل العنف التحدي الأكبر الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتغيير المنظومة السياسية, أذ كشفت تلك الإحداث الأزمة البنيوية العميقة والموروثة التي يتعايشها المجتمع العراقي, والتي تمثلت بتعددية وتنوع شعبه العرقي والديني والطائفي والقومي, أذ وضعت هذه العوامل العراق في واقع من العزلة وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي, كما شهد تاريخ العراق المعاصر درجات متفاوتة من العنف والذي كان مصدره انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين القابضين على السلطة, وأمتد شعور عدم الثقة هذا إلى طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية فتولد العنف بمختلف إشكاله في صراعها على السلطة وإقصاء الخصوم.

أما فيما يخص تحدي الإرهاب: فيعد الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي واجهها الملف الأمني في العراق, لكونه وباختصار يتمثل بإعمال تهدف إلى أثارة الفوضى وترويع المواطنين العزل سواء كانوا إفراد أو جماعات, بغية تحقيق أهداف ومكاسب خارج إطار القانون والدولة, وعلى الرغم من اختلاف المسميات والأسباب التي يقوم عليها الإرهاب كالأسباب الدينية والطائفية والمذهبية إلا أنها اتفقت في الآونة الأخيرة على مبدأ مشترك إلا وهو التأطر بإطار ديني والإفتاء بهدر دم الإنسان بمجرد انتمائه إلى جماعة أو طائفة مختلفة(٣١).

وقد أتخذ الإرهاب إشكالاً مختلفة ابتداءً من تغيير النظام السياسي في العراق, أذ ظهرت فصائل المقاومة للاحتلال الأمريكي ومن ثم تطورت لتشمل أيضاً كل من يشتبه بانتمائه إلى القوات الأمنية العراقية باعتبارها تابعة للمحتل من وجهة نظرهم وعقيدتهم, كما شهدت تلك المجاميع تطورات وأصبحت أكثر تنظيماً من ذي قبل لتشكل في حينها ما كان يعرف بتنظيم القاعدة والذي كان يعد تهديداً لمختلف مكونات الشعب العراقي واستخدامه بشكل فاضح الطائفية المقيتة التي ذهب ضحيتها ألاف المواطنين الأبرياء, وبعد عام ٢٠١٤ ظهر شكل جديد للإرهاب عرف بما يسمى (بداعش) وكان أشد خطراً وبطشاً من سابقه أستطاع إن يحتل ثلثي مساحة العراق عام ٢٠١٤ وكان هدفه الرئيس اخضاع المناطق الذي ظهر فيها تحت سيطرته وطرد المكونات المتنوعة بصورة دائمة وعرف ذلك التنظيم بوحشيتة وانتهاكاته الصارخة للحقوق الإنسان واستخدامه مختلف إشكال العنف والقسوة بحق المكونات الأخرى والأقليات فمارس القتل والتعذيب والتهجير والخطف وحتى السبي وكل ما تدين به القوانين الدنيوية والسماوية, وأيضاً شمل استهدافهم الإفراد الذين ينتمون للقوات الأمنية العراقية أو من يشكون بولائهم للتنظيم, ويمثل التحدي الأمني في العراق التحدي الرئيس الذي يواجه عملية بناء الدولة العراقية, فالطريقة التي عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملف العراق أدت إلى أثارة المخاوف لدى المواطنين العراقيين بشأن مصيرهم تحت وطأة الاحتلال, فضلاً عن ظهور فصائل المقاومة الإسلامية بانتمائها المختلفة المعروفة بعدائها للمحتل, كل ذلك أدخل العراق في أتون حرب طائفية ,كان أخرها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي, بالإضافة إلى قيام النظام السياسي الجديد وارتكازه على تمكين أحد الأطراف على حساب الطرف الأخر وشعور الأخير بالإقصاء والتهميش عن المشهد السياسي, مما ولد قوة دفع رامية لعمليات تمرد مسلح والعنف بمختلف إشكاله(٣٢).

المحور الثاني: رؤى مستقبلية في تأثير التحديات الداخلية على مستقبل علاقات العراق الحدودية مع دول الجوار

ولابد من ان نشير الى ان الرؤية المستقبلية التي يجب ان تركز عليها سياسة اعادة التوازن للمرحلة القادمة يجب ان تكون مبنية على أسس نراها ضرورية لتحقيق تلك الاستراتيجية المهمة، التي ان تحققت على المدى البعيد سوف تعود بالفائدة على الجميع، من أهم هذه الأسس(٣٣):

أولاً– تبني الحيادية والحسم في السياسية الخارجية:

الحيادية في الوقت الحاضر توفر للدولة المزيد من الاستقرار السياسي والأمني وحتى الاقتصادي والاستثماري، وهي ضرورية جداً في اعادة الهوية السياسية التي يجب ألا تصطبغ بصبغة دولة أخرى، وألا يكون العراق ساحة لامتداد سياسات دولية، ربما لا تنظر الى العراق الا انه مجرد الوسيلة التي تحقق من خلالها

غايات كبرى، لن تعود على الدولة العراقية الا بمزيد من الخسائر على المستويات كافة. كما يجب توخي الحذر من الانخراط في الاتفاقيات الاقليمية ذات الطابع السياسي الأحادي الجانب، أو التي تتبنى مواقف سلبية من دول جوار العراق، أو التي لديها استراتيجيات مختلفة لا تتفق مع المصلحة العراقية الآنية والمستقبلية في اقامة علاقات متوازنة مع الجوار. فالحكومة العراقية يجب عليها تبني سياسات واضحة مع دول الجيران ولاسيما كل من تركيا وإيران اللتين لهما نفوذ وتأثير كبيرين في المنطقة، ولكن باتجاهات مختلفة ومتباينة ايضا، فموقف الحكومة العراقية يجب ان تكون واضحة من إيران فيما يتعلق بدعمها للفصائل المسلحة وانشطتها في العراق، والتي أدت الى اضعاف قدرة الحكومة في بغداد وبقية المحافظات في مسألة فرض الأمن وحصر السلاح بيد الدولة فقط. فتلك الفصائل تدعي علنا على انها موالية لإيران، وأنها لن تخضع لقرارات الحكومة العراقية وسياساتها في مسألة حصر السلاح بيد الدولة، وعدم الانخراط في الصراعات السياسية، بل على العكس من ذلك، فقد أعلن البعض من تلك الفصائل انها ستخوض الانتخابات القادمة والمشاركة فيها متحدية القيود الدستورية التي لا تسمح بذلك.

وعلى الحكومة مطالبة إيران بتحديد موقفها من تلك الجماعات التي تدعي الولاء لها والدفاع عن مصالحها في العراق، في الوقت الذي يتمتع العراق بعلاقات واسعة النطاق مع إيران، وان استقرار العراق أمنياً وسياسياً يصب في مصلحة البلدين الجارين.

أما ما يتعلق بالجمهورية التركية والتصعيدات الأخيرة في مواقف كلا البلدين من الحوادث الأخيرة في الحدود العراقية– التركية، فان العلاقة بين البلدين يجب ان ترتكز على مبادئ حسن الجوار واحترام السيادة والمواثيق الدولية، وعدم السماح لجعل الحدود العراقية ساحة مفتوحة لاستهداف أمن تركيا إنطلاقاً من الاراضي العراقية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يجب المضي قدما في توسيع الآفاق التجارية بين البلدين وتطويرها ومد المزيد من جسور التعاون الاقتصادي بين البلدين الذي يصب في إنعاش البنية التحتية العراقية على المدى البعيد.

ثانياً– تجنب الأحادية في العلاقات الاقتصادية:

بما انه الدولة العراقية تعلن انها تتبنى سياسة الاصلاح الاقتصادي للمرحلة القادمة، فهي إذن بحاجة ملحة الى دعم اقليمي ودولي كبيرين في مجال الاستثمار لاسيما فيما تتعلق بالبنية التحتية والطاقة، وبما ان الدولة تتجه الى ابرام عقود دولية ذات مبالغ هائلة فهي تجب ان تراعي في ذلك مسألتين؛ الاولى التكلفة القليلة والجودة النوعية من جهة، وان لا تكون جميع هذه الصفقات المالية الكبيرة مع شركات دولة واحدة، مع مراعاة الديمومة والاستمرارية في المدى البعيد وتغليب المصلحة الوطنية على ما سواها من مصالح، مع الأخذ بنظر الاعتبار اعطاء الاولوية لدول الجوار التي سوف تسهم من جانبها في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين، مع تبني اتخاذ المواقف الايجابية في الاستقرار السياسي الضروري والأساسي لتكوين بيئة الاستثمار والتجارة الدولية.

فلا بأس ان تبرم الحكومة العراقية عقود كبيرة وطويلة المدى مع الولايات المتحدة، والتي اسفرت عنها الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء الكاظمي الى واشنطن، بما تساهم في الاستقرار السياسي وايجاد وتكوين بيئة استثمارية تجارية آمنه في العراق، وان يكون ذلك مرهون بدعم كبير وايجابي للحكومة العراقية، اذ ان التأثير الامريكي الكبير في المنطقة والعراق على وجه التحديد يجعل من المسؤولية التي تقع على عاتق الحكومة الامريكية

والتزاماتها تجاه العراق كبيرة وحساسة، لكن الحكومة العراقية عليها ان تدرك أيضاً انه يجب ان تراعي في ذلك السياق المصلحة الوطنية، وان لا يكون التعامل مع شركات الولايات المتحدة على حساب شركات دول الجوار، ولاسيما الشركات التركية التي لديها امكانيات كبيرة في مجال الاستثمار والطاقة، وبتكاليف أقل بكثير مع مثيلاتها الامريكية في ذلك المجال، وان لا تتراجع الحكومة عن ابرام بعض العقود المهمة التي توصلت الحكومة السابقة الى تفاهمات بشأنها مع الصين في مجال انعاش البنية التحتية للدولة، إذا كان فيها مصلحة حقيقية للبلد، مع التدقيق بشكل نزيه في التحفظات التي أثيرت حول الاتفاق الاقتصادي العراقي– الصيني الأخير، وان كانت إدارة تلك التوازنات ليست مهمة سهلة، لكنها مسؤولية تفرض نفسها من أجل مصلحة البلد.

ثالثا– تصفية المشاكل الداخلية:

لا يمكن للدولة ان تكون قوية في الخارج مالم تكن متماسكة من الداخل وثمة مسائل ذات حساسية عالية يجب ان تقدم عليها الدولة كي تكون قادرة على تبني سياسات خارجية واضحة، ومن تلك المسائل التي يجب التوصل فيها الى حل دائم المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في شمال العراق، فيما يتعلق بالنفط والغاز والمنافذ الحدودية ورواتب موظفي الإقليم، وذلك باللجوء الى الدستور في حسم الامور الخلافية بينهما، وإصدار قوانين جديدة "واضحة" لتنظم المواد الدستورية التي تحدد طبيعة العلاقات بين الحكومة الإتحادية والإقليم، والتي أصبحت لها الآن تفسيرين متباينين، تفسير الحكومة المركزية وتفسير حكومة الإقليم. ويجب أن يتم حل هذه المشاكل وفق إطار العدالة في توزيع موارد وثروات البلد على جميع أبنائه.

فيما يتعلق بحصة الاقليم من الموازنة الاتحادية فانه يمكن الاحتكام الى احكام المادة (١٢١) من الدستور التي تنص على حق الاقليم في حصتها من الموازنة الاتحادية، بالمقابل ينبغي على الاقليم من أجل تحقيق ذلك تقديم بيانات دقيقة فيما يتعلق بعدد موظفيها وكذلك في الايرادات التي تدخل الى ميزانيتها المتأتية من المنافذ الحدودية وبيع النفط والغاز وغيرها من الايرادات الداخلية وتبني الشفافية الكاملة في هذا المجال بما يقوي مبدأ الثقة المتبادلة بين المركز والاقليم.

أما فيما يتعلق بإدارة المنافذ الحدودية فيجب الاحتكام الى الدستور ايضا اذ ان الدستور العراقي نص على ان تكون إدارة الجمارك ضمن الصلاحيات المشتركة بينهما وأن تكون ادارتها بالتنسيق مع حكومة الاقليم وذلك في المادة (١١٤) منه(٣٤).

والمسألة الاخرى التي لاتزال موضع خلاف كبير بينهما هي ادارة الثروات الطبيعية، وقد بينت المادة (١١٢) من الدستور طريقة التعامل معها، حيث حددت صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم فيما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية، وحسب تصورنا فان الاشكالية القائمة هي سياسية اكثر من كونها قانونية، وإن الوصول الى تفاهمات سياسية عامة بين المركز والاقليم يساهم ايجابياً في ايجاد صيغ يتفق عليها الطرفان ومع ذلك فإن الاستعجال بتشريع قانون النفط والغاز في العراق يمثل خطوة مهمة في اتجاه المسائل العالقة، اذ ان الاقليم يسند تعامله في مسألة النفط والغاز الى وجود قانون لإدارة الثروات الطبيعية في الإقليم، بينما لم يقوم مجلس النواب العراقي بإصدار تشريع مماثل لحد الان، والتحفظات التي تثار ضد الإقليم بين الحين والآخر بصدد ابرامه العقود النفطية، ولاسيما مع تركيا، يدخل ضمن إطار هذا السجال.

أما القضية الاصعب في سياق ضرورة تصفية المشاكل الداخلية في العراق، فهي ظاهرة السلاح خارج أجهزة الدولة أو استخدام غطاء مؤسسات الدولة من اجل تبرير انتشار السلاح المنفلت، فالمظاهر المسلحة التي تنشط جنباً الى جنب مع أجهزة الدولة تمثل اكبر تحدي للحكومة العراقية، ولا يمكن لهذه الحكومة ان تخطو خطوة نحو الأمام مالم تقم بنزع السلاح من الجماعات المسلحة، مهما كان ثمن ذلك باهضاً، اذ ان بقاء تلك الجماعات المسلحة يمثل تهديداً مستمراً للدولة ولسياسة الحكومة واستراتيجيتها في فرض الأمن وتحقيق الاستقرار في البلد. فهذه الجماعات قد تعددت مظاهرها واصبحت تمارس دوراً سلبياً، لاسيما تدخلها في الصراعات السياسية، وتوفيرها الحماية لجماعات الفساد ومافيات هدر المال العام (٣٥). لذلك يجب حصر السلاح بيد الدولة دون غيرها من أطراف سياسية أو جماعات مسلحة، وعدم السماح لجعل الحدود العراقية ساحة تدخل في شؤون دول الجوار من أية جهة كانت.

رابعاً– الانتخابات المبكرة:

يجب التوجه بجدية كبيرة نحو إقامة انتخابات نزيهة بمعايير دولية وتحت مراقبة دولية وبإشراف ودعم من الامم المتحدة واجهزتها المختصة في مجال الانتخابات، وذلك من أجل اعادة الثقة للمواطن العراقي بالعملية الانتخابية من جهة، والحد من تحكم بعض الاحزاب السياسية بنتائجها من جهة أخرى، خصوصا الفصائل المسلحة التي اعلنت أنها ستشارك في الانتخابات المقبلة على الرغم من عدم سماح الدستور لذلك. ان الشرعية السياسة للسلطة تستمد من انتخابات حرة ونزيهة، وهي تعد من أهم معايير الديمقراطية ومظاهرها ، حيث ان تكرار حالات مماثلة للانتخابات السابقة سوف تجعل السلطة في موضع عدم الشرعية من جهة، فضلاً عن التذمر الشعبي المتزايد أصلاً، والمتخذ موقفاً سلبياً من الانتخابات السابقة التي شابتها الكثير من الثغرات، خصوصاً الخلل والأخطاء والخروقات التي حدثت في استخدام أجهزة العد والفرز الالكتروني، مما أدى الى التشكيك بمصداقية النتائج والتلاعب بها من قبل جهات متنفذة، وكانت موضع انتقادات كبيرة، فضلاً عن ان نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات كانت في أسوء حالاتها منذ ٢٠٠٣ .

المطالبات الجماهيرية بانتخابات مبكرة حرة ونزيهة كانت أحد أهم الأسباب التي أدت الى عدم استمرار الحكومة التي سبقت حكومة الكاظمي، وهذه المطالبات هي أيضاً من مهدت الطريق لمجيء الحكومة الحالية، وقد اتخذت حكومة الكاظمي القرار بشأن إجرائها وأعلنته أكثر من مرة، لكن ما زال هنالك معرقلات محتملة أمام تحقيق هذه المطالبات بجدية ووفق ما تطالب به الجماهير.تلك كانت أبرز الأسس التي تحتاجها الدولة العراقية للمرحلة الآنية في تبني رؤى واضحة من المسائل الداخلية والخارجية، على أساس تبني مبدأ التوازن في اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية، وكذلك في التوجه نحو تصفير المشاكل المتراكمة التي كلفت العراق الكثير من الخسائر وضياع الفرص ومن جميع النواحي

الخاتمة والاستنتاجات:

يعاني العراق في علاقاته مع دول جواره الإقليمي العربي وغير العربي من أزمات عدة, تمثلت بوجود عدة قضايا عالقة مع جميع هذه الدول, والتي لم تسوى بعد ولا يمكن ان تسوى في مثل هذه الظروف وان تم تسويتها فالعراق يكون الخاسر الأكبر في عملية التسوية هذه, لان الاحتلال الامريكي وما نتج عنه من تداعيات قد انتزع

من العراق هيبته الدولية واستقلاليته في صنع قراره الخارجي. وما زاد من تعقيد هذه القضايا هو تعدد الأطراف الفاعلة فيها داخلياً وخارجياً, اي أنها تعدت بيئتها الداخلية الى المستوى الإقليمي والدولي, ونظراً لتعددها فقد تم التركيز في هذه الدراسة على أهم هذه لقضايا التي تمس وتهدد الأمن القومي العراقي بشكل مباشر, والتي وما زالت إحداثها في تفاعل مستمر دون حل نهائي لها.

وعليه تم التوصل الى أهم الاستنتاجات الاتية:

١-فعدم الاستقرار السياسي الداخلي يعكس مستوى ونوعية الأداء الحكومي في العراق والذي يلقي بعبء ثقيل يقع على كاهل الجهاز الإداري- البيروقراطي, كما يشكل أحدى التحديات الخطيرة التي تواجه العملية السياسية العراقية .

٢- على الرغم من امتلاك العراق مجموعة من الإمكانيات والمقومات الا أنه يواجه غياب الإدراك والوعي ووحدة الإرادة الوطنية بالإضافة إلى سوء التوظيف لهذه المقدرات من قبل صانع القرار لذا بدت سياسة العراق الخارجية ضعيفة نسبياً وخاضعة للتأثير الخارجي.

٣- اسهم تردي الوضع الأمني في العراق إلى سيادة حالة عدم الاستقرار مما أدى إلى انعدام ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية ناهييك عن شيوع الفساد السياسي والمالي والإداري في معظم مفاصل الحكومة والذي نخر بنائها بكل تشكيلاتها، مما ساعد ذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية , وبالتالي هنالك صعوبة في توحيد الخطاب السياسي العراقي الخارجي وذلك يحول دون ممارسة دور إقليمي قوي ومؤثر وعلى مختلف الصعد.

التوصيات:

١- أصلاح الأوضاع العامة في البلاد, إذ من اللازم على الحكومة العراقية ان ترسم سياسات عامة تؤدي الى إصلاح شامل للبيئة التي يعمل بها نظامها السياسي والذي سينعكس حتماً بشكل ايجابي على تحسين الأداء الحكومي في المستويين الداخلي والخارجي.

٢- توحيد الخطاب الرسمي العراقي لكل القوى والكتل السياسية الفاعلة في العملية السياسية من خلال تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية والفئوية, والتمسك بالمشروع الوطني لإنهاء التأثير الخارجي.

الهوامش:

(١)هشام العلي، العمق الاستراتيجي بين الرأي العام والاتجاه العام، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع الالكتروني: www.beirutme.com تاريخ الزيارة في ٢٠٢١/٣/٢١ الساعة الثالثة مساء.

(٢)أيمن أحمد محمد, الفساد والمسائلة في العراق, ورقة سياسات, بغداد: مؤسسة فريدريش أبيرت- مكتب الأردن والعراق,٢٠١٣.

(٣)احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدوحة-قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١، ص٣٥-٤٣.

(٤)المصدر نفسه, ص٦٠٦.

(٥)المصدر نفسه، ص ٦٢٢-٦٢٣.

(٦)سن تزو، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، الطبعة الاولى، دمشق-سوريا، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠، ص ٢٤.

(٧)جورج فريدمان، الأعوام المائة القادمة استشراف للقرن الحادي والعشرين، ترجمة منذر محمود محمد، الطبعة الأولى، دمشق– سوريا، دار الفرقد، ٢٠١٩، ص ٨٣.

(٨)تشارلز ليستر, التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة, دراسة تحليلية, الدوحة: مركز بروكنجز, ٢٠١٦,ص٣٣

(٩)تمارا كاظم الاسدي وأخرون, السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤, برلين: المركز الديمقراطي العربي,٢٠١٨.

(١٠)خضر عباس عطوان, رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠١٦, ص٩٨

(١١)خيري عبد الرزاق جاسم, نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه, بغداد: بيت الحكمة,٢٠١٢, ص٥٧

(١٢)ستار الجابري وأخرون, الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور: داخلي– وإقليمي– ودولي, بغداد: مركز العراق للدراسات, دار الصنوبر للطباعة, ٢٠٠٨,ص٨٧.

(١٣)سماح مهدي صالح العلياوي, مستقبل العراق بعد الاحتلال الأمريكي, بيروت: مكتبة زين الحقوقية,٢٠١٩,ص٦٨.

(١٤)شاهر اسماعيل الشاهر وأخرون, السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤, برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ٢٠١٨,ص٧٦.

(١٥)عثمان علي حسين ويس, الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في أطار القانون الدولي, القاهرة: دار الكتب القانونية, ٢٠١١,ص٢٧.

(١٦)عدنان احمد سلوم , أسامة مرتضى باقر, الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠١, بيروت: دار مكتبة البشائر, ٢٠١١,ص٧٥–٨٠.

(١٧)علي محسن علي أبو جويد, سياسة العراق الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣, بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية, ٢٠١٦,ص٧٨.

(١٨) المصدر نفسه , ص٨٠

(١٩) قاسم كاظم البيضاني وآخرين, الإرهاب– داعش أنموذجاً, سلسلة كتب العدد٢, بغداد: مركز النهرين لدراسات الإستراتيجية,٢٠١٥,ص٩٠

(٢٠)بول برايمر, عام قضيته في العراق لبناء غد مرجو, ترجمة: عمر الايوبي, بيروت: دار الكتاب العربي, ٢٠٠٦, ص٥٧

(٢١)فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مراجعة أحسان عبد الهادي الجرجفجي، بغداد: دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع، ، ٢٠١٣,ص٦٧

(٢٢)أثير أدريس عبد الزهرة, واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠٢.

(٢٣)مهند عبد رشيد الجنابي, الدور العراقي في البيئة الإقليمية: الكوابح والفرص, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين, ٢٠١٢, ص٢٢٣– ٢٢٦.

(٢٤)وسام حسين علي العيثاوي, التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠١٧, ص٢٤٢.

(٢٥)أسامة مرتضى باقر, سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع, مجلة العلوم السياسية, العدد٥٢, جامعة بغداد,٢٠١٦,ص٦٥

(٢٦)اسعد طارش عبد الرضا, المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد, مجلة العلوم السياسية, العدد٤١, جامعة بغداد, ٢٠١٠,ص٨٩

(٢٧)باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠١٧,ص٥٤

(٢٨)بنيامين كوكسين, بحث إقليم شمال العراق عن الاستقلال, مجلة رؤية تركية, العدد٤, ٢٠١٧.عربية، ٢٠٠٦,ص٨٥

(٢٩)خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، مجلة السياسية الدولية، العدد٢٦-٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥, ص١١٧.

(٣٠)سحر كامل خليل, السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥(الواقع وأفاق المستقبل), مجلة قضايا سياسية, العدد ٣٥-٣٦, جامعة النهرين, ٢٠١٤,ص٨٤-٩٠

(٣١)شمس عبد حرفش, العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش, مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد١٥, جامعة تكريت, ٢٠١٨, ص١١١-١١٥

(٣٢) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٣٣)ظلال جواد كاظم, احمد مرزوق عبد عون, الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣, مجلة البحوث الجغرافية, المجلد١, العدد ٢٧, جامعة الكوفة, ٢٠١٨, ص٥٨-٦٠

(٣٤)طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩, ص٦٣

(٣٥) المصدر نفسه، ص٧٥.

المصادر

١. **أثير أدريس عبد الزهرة, واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٣**

٢. **احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدوحة-قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١**

٣. **أسامة مرتضى باقر, سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع, مجلة العلوم السياسية, العدد٥٢, جامعة بغداد,٢٠١٦**

٤. **اسعد طارش عبد الرضا, المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد, مجلة العلوم السياسية, العدد٤١, جامعة بغداد, ٢٠١٠**

٥. **أيمن أحمد محمد, الفساد والمسائلة في العراق, ورقة سياسات, بغداد: مؤسسة فريدريش أبيرت- مكتب الأردن والعراق,٢٠١٣.**

٦. **باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠١٧**

٧. **بنيامين كوكسين, بحث إقليم شمال العراق عن الاستقلال, مجلة رؤية تركية, العدد٤, ٢٠١٧.عربية، ٢٠٠٦**

٨. **بول برايمر, عام قضيته في العراق لبناء غد مرجو, ترجمة: عمر الايوبي, بيروت: دار الكتاب العربي, ٢٠٠٦**

٩. **تشارلز ليستر, التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة, دراسة تحليلية, الدوحة: مركز بروكنجز, ٢٠١٦**

١٠. **تمارا كاظم الاسدي وأخرون, السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤, برلين: المركز الديمقراطي العربي,٢٠١٨**

١١. **جورج فريدمان، الأعوام المائة القادمة استشراف للقرن الحادي والعشرين، ترجمة منذر محمود محمد، الطبعة الأولى، دمشق-سوريا، دار الفرقد، ٢٠١٩**

١٢. **خضر عباس عطوان, رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠١٦**

١٣. **خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، مجلة السياسية الدولية، العدد٢٦-٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥**

١٤. خيري عبد الرزاق جاسم, نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه, بغداد: بيت الحكمة,٢٠١٢

١٥. ستار الجابري وأخرون, الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور: داخلي- وإقليمي- ودولي, بغداد: مركز العراق للدراسات, دار الصنوبر للطباعة, ٢٠٠٨

١٦. سحر كامل خليل, السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥(الواقع وأفاق المستقبل), مجلة قضايا سياسية, العدد ٣٥-٣٦, جامعة النهرين, ٢٠١٤

١٧. سماح مهدي صالح العلياوي, مستقبل العراق بعد الاحتلال الأمريكي, بيروت: مكتبة زين الحقوقية,٢٠١٩

١٨. سن تزو، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، الطبعة الاولى، دمشق-سوريا، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠

١٩. شاهر اسماعيل الشاهر وأخرون, السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤, برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ٢٠١٨

٢٠. شمس عبد حرفش, العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش, مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد١٥, جامعة تكريت, ٢٠١٨

٢١. طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩

٢٢. ظلال جواد كاظم, احمد مرزوق عبد عون, الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣, مجلة البحوث الجغرافية, المجلد١, العدد ٢٧, جامعة الكوفة, ٢٠١٨

٢٣. عثمان علي حسين ويس, الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في أطار القانون الدولي, القاهرة: دار الكتب القانونية, ٢٠١١

٢٤. عدنان احمد سلوم , أسامة مرتضى باقر, الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠١, بيروت: دار مكتبة البشائر, ٢٠١١

٢٥. علي محسن علي أبو جويد, سياسة العراق الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣, بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية, ٢٠١٦

٢٦. فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مراجعة أحسان عبد الهادي الجرجفجي، بغداد: دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع، ، ٢٠١٣

٢٧. قاسم كاظم البيضاني وآخرين, الإرهاب- داعش أنموذجاً, سلسلة كتب العدد٢, بغداد: مركز النهرين لدراسات الإستراتيجية,٢٠١٥

٢٨. مهند عبد رشيد الجنابي, الدور العراقي في البيئة الإقليمية: الكوابح والفرص, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين, ٢٠١٢

٢٩. وسام حسين علي العيثاوي, التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠١٧

٣٠. هشام العلي، العمق الاستراتيجي بين الرأي العام والاتجاه العام، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع الالكتروني: www.beirutme.com تاريخ الزيارة في ٢٠٢١/٣/٢١ الساعة الثالثة مساء.